



ISSN: 3079-062X

مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن الجمعية الليبية للعلوم التربوية والإنسانية
<https://alasala.alandalus-libya.org.ly/ojs/index.php/aj/index>

الأصالة
مجلة علمية محكمة

العلاقات الدلالية لبعض الظواهر اللغوية - الترادف - التضاد - المشترك اللفظي - دراسة في فقه اللغة

أ.فاطمة عمر أبوراوي*

كلية العلوم الشرعية زاوية المحجوب جامعة الأسمرية الإسلامية بزلتين

البريد الإلكتروني fatima.aborawii@gmail.com

تاريخ القبول 29 / 4 / 2026م

تاريخ الاستلام 2026 / 2 / 4م

The Semantic Relationships of Some Linguistic Phenomena — Synonymy, Antonymy, Verbal Cognates — A Study in Philology

Fatima Omar Aborawi

Faculty of Sharia Sciences, Zawayat Al-Mahjoub, Al-Asmeria Islamic
University in Zliten

Email: fatima.aborawii@gmail.com

Abstract

This research aims to address some semantic relationships to some linguistic phenomena, namely: synonymy, antonymy, and verbal cognates. Because of its prominent role in imparting linguistic connotations resulting from these relationships, the research was entitled: (Semantic Relationships of Vocabulary: Synonymy - Antonymy - Verbal Commonness, A Study in Philology); I began my research by providing an overview of semantic relationships, then I divided the research into three sections:

The first section dealt with: defining the phenomenon of synonymy, the position of scholars on it, the reasons for its occurrence among the ancients, and its benefits.

The second section dealt with: defining the phenomenon of contradiction, the position of scholars on it, the reasons for its occurrence, and the most important books written about it.

The third section dealt with: defining the phenomenon of verbal commonality, the position of scholars on it, the reasons for its occurrence, and the most important books written about it.

Then the conclusion, which contains the most important results that I reached.

Keywords: relationships, semantics, synonymy, antonymy, common.

الملخص :

يهدف هذا البحث إلى تناول بعض العلاقات الدلالية لبعض لظواهر اللغوية، وهي: الترادف والتضاد والمشارك اللفظي؛ لما لها من دور بارز في إضفاء دلالات لغوية تنتج عن هذه العلاقات، فجاء البحث بعنوان: (العلاقات الدلالية للمفردات: الترادف - التضاد - المشارك اللفظي، دراسة في فقه اللغة)؛ وقد بدأت بحثي بتمهيد فيه نبذة عن العلاقات الدلالية، ثم قسمت البحث إلى ثلاثة مباحث: تناول المبحث الأول: تعريف ظاهرة الترادف، وموقف العلماء منها، وأسباب حدوثها عند القدماء، وفوائدها. وتناول المبحث الثاني: تعريف ظاهرة التضاد، وموقف العلماء منها، وأسباب حدوثها، وأهم الكتب المؤلفة فيها. وتناول المبحث الثالث: تعريف ظاهرة المشارك اللفظي، وموقف العلماء منها، وأسباب حدوثها، وأهم الكتب المؤلفة فيها. ثم الخاتمة، وفيها أهم النتائج التي توصلت إليها.

الكلمات المفتاحية: العلاقات، الدلالية، الترادف، التضاد، المشارك.

المقدمة:

حمداً لك اللهم، منك المعونة والتوفيق، ومنك الهداية لأقوم طريق، وبفضلك نطلب يقيناً يملأ القلوب، فإنك الملجأ والنصير والمعين، وصلاةً وسلاماً على عبدك ورسولك الذي آتته الحكمة، وعصمته من الخطأ، وألهمته الصواب، وبعد: فإن الحديث عن العلاقات الدلالية فسيح المجال، واسع الرحاب، كيف لا ومكوناته تنتج من الدلالات ما يعجز عن إنتاجها كثير الكلام، فهي من مجالات التوسع اللغوي الذي تنكشف بلمح الدلالات والعلاقات اللغوية لمصطلحات: الترادف، والتضاد، والمشارك اللفظي.

وهذا البحث يهتم بدراسة هذه العلاقات اللغوية وما لها من دلالات في السياقات اللغوية المختلفة، وهو مما يعنى به علم فقه اللغة، ومن هنا فقد قسمت بحثي- بعد المقدمة- إلى تمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة، وذلك على النحو الآتي:

- التمهيد: وفيه الحديث عن العلاقات الدلالية. المبحث الأول: تعريف الترادف، وموقف العلماء منه، وأسباب حدوثه، وفوائده، وأشهر المؤلفات فيه. والمبحث الثاني:

تعريف التضاد، ونشأته، وموقف العلماء منه، وأسباب حدوثه، وأشهر المؤلفات فيه. و المبحث الثالث: تعريف المشترك اللفظي، وموقف العلماء منه، وأسباب حدوثه، وأشهر المؤلفات فيه وختمت بحثي بأهم النتائج التي توصلت إليها، ثم أردفتها بقائمة المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها .

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية ظواهر الترادف والتضاد والمشارك اللفظي في كونها من أبرز العلاقات الدلالية بين الألفاظ، حيث تبرز القيمة الخلافية بين الألفاظ، فهذه العلاقات يمكن تحديد الفروق المختلفة بين الألفاظ التي نستعملها في اللغة، إضافة إلى دورها المهم في تشكيل المعنى الكلي للجملة.

إشكالية الموضوع: تكمن إشكالية البحث في الخلاف القائم بين الباحثين والدراسين حول وقوع بعض هذه الظواهر اللغوية في اللغة العربية وغيرها من اللغات، فجاء هذا البحث في محاولة لرصد بعض هذه الخلافات وإمكانية التوفيق بينها. أسباب اختيار الموضوع وأهدافه: لعل من أهم الأسباب والأهداف التي استدعتني لاختيار هذا الموضوع ما يأتي:

- الوقوف على حقيقة هذه الظواهر اللغوية، بتعريفها وجمع الآراء وما قيل حولها.
- مناقشة أوجه النظر في وقوع بعض هذه الظواهر اللغوية من عدمه، ومعرفة العقلية اللغوية في مناقشة مثل هذه القضايا.
- أهمية هذه الظواهر اللغوية في إثراء المعجم اللغوي ودورها البارز في فسح مجال الاستعمال اللغوي التعبيري والكتابي.
- استفادة الباحث من حوصلة ما ورد حول هذه الظواهر اللغوية في كتب فقه اللغة وغيرها.

المنهج المتبع في إعداد البحث: اتبعت في إعداد هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي؛ إذ هو ما يتناسب مع طبيعة مثل هذه البحوث. الدراسات السابقة: لا شك أن موضوع العلاقات الدلالية قد كتبت فيه بحوث كثيرة، سواء ما يخص الظاهر اللغوية الثلاثة المرادة في هذا العمل أو غيرها من العلاقات الأخرى، كالحقول الدلالية ونحوها، وفي أغلبها إما بحث نظري صرف، أو تطبيقي صرف، بينما جاء هذا البحث بطرح ما يتعلق بهذه الظواهر من منطلق نظري، مدعمًا ببعض الأمثلة للإيضاح .

تمهيد:

يعتبر مصطلح العلاقات الدلالية من المصطلحات الحديثة، التي تدل على العلاقة بين الكلمات من نواحٍ متعددة، كالترادف، والتضاد، والمشارك، ونحو ذلك، وقد تولد هذا المصطلح في دراسة الحقول الدلالية؛ إذ تبين أن معنى الكلمة لا يتضح إلا من خلال علاقتها مع الكلمات الأخرى ضمن الحقل الذي تنتمي إليه (1).

وقد أشار العلماء قديمًا إلى علاقة الألفاظ بمدلولاتها، ومن ذلك وقوف سيبويه على هذه العلاقة حيث قال: "اعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، نحو: جلس، وذهب، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، نحو: ذهب، وانطلق، واتفاق اللفظين والمعنى مختلف، قولك: وجدت عليه من الموجدة، ووجدت إذا أردت وجدان الضالة" (2)، ففي كلام سيبويه ذكر لأنواع العلاقات الدلالية الأساسية، وهي: الترادف، والتضاد، والمشارك اللفظي.

ومن ثم فسوف يتناول هذا البحث بالدرس والتحليل ثلاث ظواهر لغوية، هي:

1- الترادف.

2- التضاد.

3- المشارك اللفظي.

المبحث الأول - (الترادف):

أ- في اللغة: قال ابن فارس- رحمه الله-: "الراء والذال والفاء أصل واحد مطرد، يدل على اتباع الشيء. فالترادف: التتابع. والرديف: الذي يردفك" (3).

ب- في الاصطلاح: له عدة تعريفات متقاربة، فقد عرفه الجرجاني بقوله: "المترادف: ما كان معناه واحدًا وأسماءه كثيرة، وهو ضد المشارك" (4)، وعرفه أيضًا بقوله: "ما كان مسماه واحدًا وأسماءه كثيرة، وهو خلاف المشارك" (5). وقد ذكر السيوطي تعريف الإمام فخر الدين حيث قال: "هو الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد" (6). وقيل: هو ما اتحد معناه، واختلف لفظه، ومن أمثلة ذلك: السيف، والبتار، والمهند وغيرها، كلها ألفاظ تدل على مسمى واحد (7).

موقف العلماء القدامى من الترادف:

اختلف اللغويون العرب القدامى في هذه الظاهرة الدلالية، فمن المثبتين للترادف: ابن خالويه، وعلي بن عيسى الرمانى، والفخر الرازى، ويستند هؤلاء إلى أن وجود الترادف ناجم عن تعدد اللهجات العربية القديمة (8).

ومن المنكرين للترادف: ثعلب، وأبو علي الفارسي، وأبو هلال العسكري، وابن

درستويه، قال ابن فارس: "والاسم واحد هو السيف، وما بعده من الألقاب صفات، وكذلك الأفعال، نحو: مضى، وذهب، وانطلق، وقعد، وجلس، ورقد، ونام، وهجع، ففي كل منها ما ليس في سواها، وهو مذهب شيخنا أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب" (9). وكان أبو علي الفارسي يقول: "ما أحفظ للسيف إلا اسمًا واحدًا، وهو (السيف)، وحين سئل فأين المهند، والصارم، وكذا وكذا قال: هذه صفات، وقد ألف أبو هلال العسكري كتابه (الفروق في اللغة) لإبطال الترادف، وإثبات الفروق بين الألفاظ التي يدعى ترادفها" (10).

موقف العلماء المحدثين من الترادف:

أما المحدثون فلهم موقف من ظاهرة الترادف، فهم يقولون بوجود ظاهرة الترادف؛ لكن بشروط، هي:

1- الاتفاق في المعنى بين الكلمتين اتفاقًا تامًا، فإذا تبين لنا بدليل قوي أن العربي كان يفهم حقًا من كلمة (جلس) شيئًا لا يستفيدة من كلمة (قعد) قلنا حينئذ: ليس بينهما ترادف.

2- الاتحاد في العصر، فالمحدثون حين ينظرون إلى المرادفات ينظرون إليها في عهد خاص، وزمن معين، لا تلك النظرة التاريخية التي تتبع الكلمات المستعملة في عصور مختلفة.

3- الاتحاد في البيئة: أي أن تنتمي الكلمتان إلى لهجة واحدة أو مجموعة منسجمة من اللهجات (11).

4- ألا يكون أحد اللفظين نتيجة تطور صوتي للفظ آخر، فحين نوازن بين (الجثل) و(الجفل) بمعنى النمل (12) نلاحظ أن إحدى الكلمتين يمكن أن تعد أصلًا والأخرى تطورا عنها (13).

في حين أنكر بعض المحدثين وقوع الترادف في اللغة أو اللهجة الواحدة، كجون ليونز (14).

أسباب حدوث الترادف:

هناك أسباب دعت إلى وجود ظاهرة الترادف في العربية، منها (15):
أ- أن يكون للشيء الواحد في الأصل اسم واحد، ثم يوصف بصفات مختلفة باختلاف خصائص ذلك الشيء، ثم تستعمل تلك الصفات استعمال الاسم، ويُنسب ما فيها من صفة، من ذلك أسماء السيف التي كانت في الأصل صفات له، ثم أصبحت أسماء، مثل: الصارم، والبتار، والقاضب، والعضب، والصقيل، والمهند، إلخ. وكذلك أسماء الخمر: العقار، والصهباء، والمدامة، والقهوة، والرحيق، والجريال، إلخ (16).

ب- اختلاف اللهجات: وذلك أن تضع إحدى القبيلتين أحد الاسمين، وتضع الأخرى الاسم الآخر للمسمى الواحد، من غير أن تشعر إحدهما بالأخرى، ثم يشتهر الوضعان ويختفي الوضعان، أو يلتبس وضع أحدهما بوضع الآخر، وقد ورد مثل هذا في لسان العرب فقال: مضئى الأمر وأمضئى، الأولى حجازية، والثانية تميمية، والمذبية والسكين، الأولى يمانية والثانية حجازية، وبها نزل القرآن الكريم(17).

ت- التطور اللغوي: قد تتطور بعض أصوات الكلمة الواحدة على ألسنة الناس، فتنشأ صور أخرى للكلمة، وحينئذ يعدها اللغويون العرب مترادفات لمسمى واحد، مثل: هتئت السماء، وهتئت السماء(18).

ث- الاستعارة من اللغات الأجنبية: والتي كانت تجاور العربية في الجاهلية وصدر الإسلام، ومن الكلمات المترادفة التي رويت لنا من الألفاظ المستعارة من الفارسية وغيرها، كالإستبرق للحريز، والبخت للجد والحظ، والمسؤول عن دخول هذه الألفاظ إلى العربية هم الشعراء أمثال الأعشى.

وهذا ما وقع لبعض اللغات، فقد ذكر (ألمان) أن "اللغة الإنجليزية لغة غنية بصفة خاصة بالمترادفات، أو أشباه المترادفات بتعبير أدق، فهي قد فتحت الباب على مصراعيه للاقتراض من اللغة اللاتينية، وقد علمت بذلك على إثراء مصادر الترادف فيها إثراءً واسعاً، واكتسبت ألواناً من المعاني الدقيقة والدلالات المختلفة، كما ظفرت بتنوع في التعبير إلى درجة لم تصل إليها أية لغة أوروبية أخرى"(19).

ج- بعض الألفاظ مع كونها ودورانها على الألسنة تأخذ شكلين مختلفين يصبحان مع الاستعمال مترادفين، مثل: (جيد- جذب)، و(اضمحل- امضحل)(20).

ح- قد يكون في اللغة لفظان لمعنيين متجاورين، أي: كل منهما قريب الشبه من الآخر؛ ولكنهما مع ذلك مختلفان، ثم يختفي الفرق بينهما مع طول الاستعمال، ويعدان من الترادف(21)، مثل: (الريب، والشك) كانا مختلفين، فالشك: نقيض اليقين(22)، والشك: هو التوقف بين طرفي قضية نفيًا وإثباتًا، والعجز عن الترجيح، وهو موقف مزعج يشبه الشعور بالوخز، أي: الشك بالإبر مثلاً. أما الريب فهو: الشك مع التهمة(23)، وأصله من الغليان والפורان والاضطراب الذي يصيب اللبن حينما يروب، وهو نزاع وتخبط وثورة؛ لكن اللفظتين قد وصلتا مع الاستعمال إلى التساوي في المعنى، أي: الترادف(24).

فوائد الترادف:

هناك فوائد يمكن أن تؤخذ من ظاهرة الترادف، منها:

1- أن تكثر الوسائل إلى الإخبار عما في النفس: لا شك أن تعدد الأسماء للمسمى

الواحد له أثر كبير في تنمية الثروة اللفظية، فييسر للشاعر أو الناثر التعبير عما يستكن في نفسه من المعاني دون حرج أو مشقة، وييسر لمن عنده عيب نطقي أن يتفادى موطن العيب، كما في خطبة واصل بن عطاء، التي ذم بها بشار بن برد، فقد خلت من حرف الراء الذي لا يستطع نطقه نطقاً سليماً (25).

2- التوسع في سلوك طرق الفصاحة وأساليب البلاغة في النظم والنثر: وذلك لأن اللفظ الواحد قد يتأتى باستعماله مع لفظ آخر (السجع، القافية، والتجنيس)، وغير ذلك من أصناف البديع، ولا يتأتى ذلك باستعمال مرادفه مع ذلك اللفظ (26).

3- المراوحة في الأسلوب، وطرده الملل والسآمة: لأن ذكر اللفظ بعينه مكرراً قد لا يسوغ، وقد يُمَج، ولا يخفى أن النفوس موكلة بمعادة المعادات (27).

4- قد يكون أحد المترادفين أجلى من الآخر: فيكون شرخاً للآخر الخفي، وقد ينعكس الحال بالنسبة إلى قوم دون آخرين (28).

أشهر المؤلفات في الترادف: ألف في الترادف مجموعة من العلماء منهم:

1- مجد الدين الفيروزآبادي، صاحب القاموس، حيث ألف كتاباً سماه: (الروض المسلول فيما له اسمان إلى ألوف) (29).

2- ابن خالويه ألف كتاباً سماه: (الأسد)، وكتاباً في أسماء (الحية) (30).

3- خصص السيوطي في كتابه (المزهر)، النوع السابع والعشرين منه في معرفة المترادف.

4- ألف الأصمعي كتاب (ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه) (31).

المبحث الثاني - التضاد:

أ- **التضاد في اللغة**: أصل المادة. ضَدَدَ، وِضِدَ الشيء خلافه، والجمع أضداد، وقد ضادّه فهما متضادان، والتضاد مصدر (32).

ب- **في الاصطلاح**: هو دلالة اللفظ الواحد على معنيين متضادين، مثاله: الجون، يطلق على الأسود والأبيض (33)، "كقولهم جمل: للعظيم ولليسير أو الصغير...، والصارخ للمستغيث وللغيث، والصرير: الصبح، والصرير الليل، والظن يقين وشك" (34).

2- أو هو الكلمات التي تؤدي معنيين متضادين بلفظ واحد.

3- قال ابن فارس- رحمه الله-: "ومن سنن العرب في الأسماء أن يسموا المتضادين باسم واحد" (35).

4- أو هو أن يطلق اللفظ على معنى واحد (36).

نشأة الأضداد:

هناك عوامل عدة لنشأة الأضداد منها، اختلاف اللهجة، فبعض القبائل تستعمل لفظة، والقبيلة تستعمل لفظة أخرى لتدل اللفظتان على معنى واحد، وكذلك الاقتراض من اللغات المجاورة، وقد ينشأ عن أسباب اجتماعية، كالتفاؤل، والتشاؤم، والتّهكّم، كإطلاقهم المفازة على الصحراء؛ تفاؤلاً بفوز من يجتازها، أو إطلاقهم البصير على الأعمى تأدّباً (37).

موقف العلماء من الأضداد (التضاد): اختلف العلماء في وجود هذه الظاهرة الدلالية بين منكر ومؤيد، وذلك على النحو الآتي:

- أنكر ابن درستويه وجود التضاد في اللغة، وقد نقل عنه السيوطي في المزهر هذه العبارة: "(النوء) الارتفاع بمشقة وثقل، ومنه قيل للكوكب، وقد ناء إذا طلع، ثم أعقبه بقوله: وزعم قوم من اللغويين أن النوء السقوط أيضاً، وأنه من الأضداد" (38).

ويرى ابن دريد أن التضاد يمكن وقوعه في اللغة، بشرط أن يكون من واضع واحد، ويوضح لنا ذلك بما ذكره في الجمهرة، فقد قال: "الشعب: الاجتماع، الشعب: الافتراق، وليس من الأضداد، وإنما هو لغة قوم، فقوله: لغة قوم من تنافي المعنيين، دليل على وجهته السابقة، وهو أن التضاد لا يكون إلا من واضع واحد" (39).

- ويرى بعض الدارسين أن التضاد يمكن وقوعه في اللغة، لا فرق بين أن يكون واضعه واحد، أو من واضع متعدد، على أن يراعى وضع اللفظ لأحد المعنيين، ودخل الآخر على جهة الاتساع، ويعللون ذلك بإمكان رجوع الضدين إلى أصل واحد في الاشتقاق، كالصريم لليل والنهار؛ لأن كليهما ينصرم من الآخر (40).

- ويرى جمهرة العلماء: ومنهم قطرب والأصمعي وابن السكيت، وغيرهم أن التضاد موجود في اللغة بشرط تعدد الواضع؛ لأنه لا يعقل أن تضع القبيلة الواحدة اللفظ لمعنيين متقابلين بمساواة لأدائه إلى الإبهام والتعمية التي ينأى عنها الواضع الحكيم، ولكن المعقول أن يضع اللفظ لأحد المعنيين حي من العرب، وللمعنى الآخر حي آخر (41)، ثم يعلم كل فريق بالوضع الآخر ويعزز رأيهم الوارد عن العرب، فالسدفة عند قيس وعند تميم الظلام، والسجود عند طيء الانتصاب، وعند باقي القبائل الانحناء والتطامن إلى الأرض، ومثل الوثب: القفز عند العرب، والجلوس عند جُمَيْر (42).

تلك آراء العلماء، ومن النظر إليها نرد مذهب ابن درستويه، بأن المتضاد كثير الوجود في اللغة، وأن محاولة إخراجه عن هذا الباب تعسف شديد.

كذلك نرى وجهة ابن دريد غير سديدة؛ لأن الواضع الواحد يهيمه إيضاح المعنى لسماعه، فلا يعقل أن يرد على هذه الصورة.

كذلك تبدو وجهة القائلين بإثبات التضاد مطلقاً ملاحظة وضع اللفظ لأحد المعنيين أصالة، ودخول لآخر اتساعاً، نظرة فلسفية لا تمثل الواقع في وضع الألفاظ، ولم يبق لدينا إلا أن نقول بثبوت التضاد، على شريطة أن يكون وارداً من قبائل مختلفة (43). موقف العلماء المحدثين من التضاد: أقر بعض العلماء المحدثين بوقوعه في العربية؛ لكن دون مبالغة وإسراف في الإثبات والإنكار، يقول صبحي الصالح- الذي وقف موقفاً وسطاً من هذه الظاهرة:- "إننا لن نذهب مذهب ابن درستويه في إنكار التضاد إطلاقاً؛ لأن قدرًا منه ولو ضئيلاً لا بد من التسليم به، ولكننا في القدر الذي نسلم به، وفي القدر الذي ننكره ونؤوله تأويلاً آخر مناسباً للسياق نجد أنفسنا طوعاً أو كرهاً أمام كلمات حفظ لنا فيها معنى التعاكس" (44).

فالتضاد على ضالة مقداره أصبح وسيلة من وسائل التنوع في الألفاظ والأساليب، ووسع تنوع أعماله من دائرة التعبير في العربية، فكان بهذا المعنى خصيصة من خصائص لغتنا في مرانها وطواعيتها في التنقل بين الأسلوب والإيجاب، وهو ما ليس في اللغات الحية نظير له.

أسباب حدوث التضاد: لظاهرة التضاد عوامل وأسباب قد تؤدي إلى التداخل الدلالي للألفاظ، ويعطي اللفظة أكثر من دلالة، ومن أهم هذه الأسباب ما يأتي:
أ- المجاز والاستعارة (الاستعمال المجازي): ويمكن أن نمثل له بكلمة (الأمة)؛ إذ تطلق على الجماعة وعلى الفرد، وفي الحقيقة لا يقال للفرد: أمة، إلا على سبيل التشبيه بالجماعة، على وجه المبالغة، فيقال عن هذا العالم: (كان أمة وحده) في رجحان عقله، وحدة ذكائه، كجماعة بأسرها، فاستعير له لفظ يطلق في العادة على الجماعة؛ ولهذا قال الله- تعالى:- ﴿ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [النحل:120]، فشبّه الله سبحانه وتعالى- إبراهيم- عليه السلام- بالجماعة في عبادته وطاعته (45).

ب- عموم المعنى الأصلي: قد يكون المعنى الأصلي للكلمة عامًّا، ثم يتخصص هذا المعنى بلهجة، كما يتخصص في اتجاه مضاد في لهجة أخرى، مثل: كلمة (الصريم)، تطلق الكلمة على الليل، كما تطلق على النهار. يقول أبو حاتم: "الصريم: إذا انصرم من النهار، والصريم: النهار إذا انصرم من الليل، وإذا كان الليل ينصرم من النهار، والنهار ينصرم من الليل (46)، فأصل المعنيين من باب واحد، وهو القطع (47).

ت- التطور اللغوي: قد يحدث في بعض الأحيان أن توجد كلمتان مختلفتان لهما معنيان متضادان، فتنطور أصوات إحدهما بصورة تجعلها تنطبق على الأخرى، من ذلك قول بني عقيل: (لمقت الكتاب)، أي: كتبته، وقول قبيلة قيس: (لمقت الكتاب) أي:

محوته، وهكذا يبدو التضاد في الفعل، وفي الحقيقة أن (لمق) بمعنى (كتب) (48) إنما هو في الأصل (نمق) بمعنى (كتب)، فأبدلت النون لامًا، وكذلك (السدفة)، تعني في لغة تميم (الظلمة)، وفي لغة قيس (الضوء) (49).

ث- التفاضل والتشاور: التفاضل والتشاور من غرائز الإنسان التي تسيطر على عاداته في التعبير، فإذا أراد المرء التعبير عن معنى سيئ تشاءم من ذكر الكلمة الخاصة به، وفرّ إلى غيرها من الكلمات الحسنة المعنى القريبة من الخير (50). ومثال ذلك: إطلاق السليم وهو صاحب الدلالة الحقيقية في السلامة على المدوغ، تفاؤلاً له بالشفاء (51).

ج- التهكم والسخرية: يُعد عامل التهكم والسخرية من العوامل التي تؤدي إلى قلب المعنى، وتغيير الدلالة إلى ضدها، مثل: كلمة (العاقل)؛ إذ تطلق على الجاهل تهكمًا. قال الأنباري: "ومما يشبه الأضداد أيضاً قولهم للعاقل: يا عاقل، وللجاهل إذا استهزءوا به: يا عاقل. يريدون: يا عاقل عند نُفْسِكَ (52).

ح- الخوف من الحسد: يشيع في القبائل البدائية، الاعتقاد بالسحر والإصابة بالعين، وتلعب الكلمة دورًا مهمًا في هذا الاعتقاد، فيفر المرء في مثل هذه البيئة من وصف الأشياء بالحسن والجمال حتى لا تصيبها عين الحسود (53) علمًا أن (البله) رهو نقصان العقل (54).

أشهر المؤلفات في التضاد: ألف القدماء كتبًا خاصة، عُرفت بكتب الأضداد، من هذه الكتب (55):

- 1- الأضداد لقطرب، ت206هـ.
- 2- الأضداد للأصمعي، ت216هـ.
- 3- الأضداد لأبي الطيب اللغوي، ت350هـ.
- 4- الأضداد، لأبي بكر محمد بن القاسم بن محمد الأنباري، ت328هـ.

المبحث الثالث - (المشترك اللفظي):

أ- في اللغة: هو من الفعل اشترك يشترك، والمصدر اشترك، والمُشْتَرَك اسم مفعول (56).

ب- وفي الاصطلاح: عرف بعدة تعريفات قريب بعضها من بعض، وأدناه ذكر لبعضها:

1- عرفه الجرجاني- رحمه الله- بقوله: "المشترك ما وضع لمعنى كثير بوضع كثير" (57).

2- قال عنه ابن فارس- رحمه الله-: "تسمى الأشياء الكثيرة بالاسم الواحد، نحو: (عين الماء) و(عين المال) و(عين السحاب)" (58).

3- عرفه ابن تيمية- رحمه الله- بقوله: "أن يكون اللفظ دالاً على معنيين من غير أن يدل على معنى مشترك بينهما" (59).

4- وقال السيوطي- رحمه الله-: "وقد حده أهل الأصول بأنه اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر، دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة" (60).
موقف العلماء القدامى من المشترك اللفظي: أجمع العلماء على وجود المشترك اللفظي في اللغة، منهم: الأصمعي، وأبو عبيدة، وابن فارس، وأبو زيد، وقال سيبويه: "اعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين" (61)، وذكر السيوطي أن ابن درستويه قد أنكر المشترك اللفظي (62).

موقف العلماء المحدثين من المشترك اللفظي: وقف إبراهيم أنيس موقفاً مؤيداً لابن درستويه، بقوله: "وقد كان ابن درستويه محقاً حين أنكر معظم تلك الألفاظ التي عدت من المشترك اللفظي، وعدها من المجاز، فكلمة (الهلال) حين تعبر عن هلال السماء، وعن حديدة الصيد، التي تشبه في شكلها الهلال، وعن هلال النعل الذي يشبه في شكله الهلال، لا يصح إذًا أن تعد من المشترك اللفظي؛ لأن المعنى واحد في كل هذا، وقد لعب المجاز دوره في كل هذه الاستعمالات" (63).

فيرى المحدثون- أمثال إبراهيم أنيس- أن المشترك اللفظي موجود في اللغة ولكنه في حدود ضيقة.

ويرى (أولمان) أن "المشترك اللفظي لا وجود له في واقع الأمر إلا في معجم لغة من اللغات، أما نصوص هذه اللغة واستعمالاتها فلا وجود إلا لمعنى واحد من معاني هذا المشترك اللفظي" (64).

وإلى هذا يذهب فندريس حين يقول: "إننا حينما نقول بأن لإحدى الكلمات أكثر من معنى واحد في وقت واحد نكون ضحايا الانخداع إلى حد ما؛ إذ لا يطفو في الشعور من المعاني المختلفة التي تدل عليها إحدى الكلمات إلا المعنى الذي يعينه سياق النص، أما المعاني الأخرى جميعها فتمحى وتبدد ولا توجد إطلاقاً" (65)، ومن أمثلة ذلك- كما يرى فندريس-: "الخياط يقص الثوب، أو الخبر الذي يقصه الغلام صحيح، أو البدوي خير من يقص الأثر) فقد استعملنا في الواقع ثلاثة كلمات لا يربط بعضها ببعض أي رباط، لا في ذهن المتكلم ولا في ذهن السامع" (66).

أسباب حدوث المشترك اللفظي عند القدماء: من العوامل التي تؤدي إلى نشأة المشترك اللفظي ما يأتي:

أ- الاستعمال المجازي: الأصل في كلمة (العين) أنها عضو الإبصار في الإنسان والحيوان، أما دلالتها على عين الماء؛ فلأنها تبدو للوارد عليها من أعالي الصحراء

قطعة لامعة من الماء، يحفّ بها النبات، فتكون أشبه بالعين وأهدابها، وكذلك عين الشمس، والعين بمعنى الدراهم والدنانير، سميت كذلك من نقد هذه النقود، وعدم جعلها ديناً مؤجلة، أي: أنها تبرز تحت عين الطرفين؛ ولذلك يقولون: أعطاه الثمن عيناً، أي: نقداً، وأعطاه إياه نسيئاً، أي: ديناً، أو العين من أعيان الناس، وهم وجهائهم؛ لقيمتهم في المجتمع التي تشبه قيمة العين في الأعضاء (67).

ولم يهتم من أصحاب المعاجم بهذه الناحية- وهي التفريق بين المعاني الحقيقية والمجازية للكلمات- سوى الزمخشري في معجمه (أساس البلاغة) (68)، فقد أورد فيه ما تحتمله الألفاظ من المجاز اللغوي.

ب- **تداخل اللغات (اللهجات):** "يعني وجود كلمة واحدة من حيث اللفظ عند أكثر من قبيلة مع اختلاف المعنى أو الاستعمال في كل من هذه القبائل، فإذا ما حدثت وحدة بينهما اكتسب اللفظ أكثر من معنى من القبائل التي كانت تستعمله، من ذلك: (السليط) يطلق على الزيت بلغة العرب، أما لغة اليمن فتطلقه على دهن السمسم" (69).

وكذلك " (الهجرس): تعني القر عند الحجازيين، وتعني الثعلب عند التميميين" (70)، والذي لا شك فيه أن الكلمة كانت تطلق على أحد الحيوانين ثم جمعوا بين اللغتين، وذكروا لنا المعنيين لهذه الكلمة الواحدة.

ج- **الاقتراض اللغوي:** "إن الدافع الذي يكمن وراء الاقتراض اللغوي هو النزعة إلى التفوق و الامتياز، معنى هذا أنه قبل الإقدام على الاقتراض، لا بد أن تكون الأمة التي يراد الاقتراض من لغتها محسوبة في عداد الأمم التي ينظر إليها على أنها جديرة بالتقليد في كل المجالات بوجه عام أو مجال معين في أقل تقدير" (71).

ومن هنا ف"قد تكون الكلمة المقترضة تشبه في لفظها كلمة عربية لكنها تحمل دلالة مختلفة، من ذلك اللفظ (السور) فهي حائط المدينة، والضيافة" (72)، والمعنى الأول عربي، أما الثاني: فهو لكلمة فارسية (73)، شرفها الرسول- صلى الله عليه وسلم- حينما قال: "يا أهل الخندق، إن جابراً قد صنع سوراً" (74).

فمنهج العرب في التعريب يُؤذن بأنهم كانوا حريصين جداً على تذويب المعرب في بوتقة لغتهم، وصبغه بصبغتها العربية، وطبوعه بطابع أساليبها، وصياغة كلماتها إذا ما اضطروا إلى الاقتراض اللغوي، وهو أمر واقع لا ريب فيه، ويرجع ذلك إلى عاملين رئيسيين: عامل الاتصال والاختلاط بمن سواهم من الأعاجم، وعامل الحاجة إلى أخذ أشياء غير معروفة في المجتمع العربي، فتدخل العربية بأسمائها الأعجمية، فإذا انقضى زمن على دخولها، صارت ضمن اللسان العربي، حتى ليخيل إلى من لا يعرف أصلها أنها عربية الأصل (75).

د- **التطور اللغوي**: يعد التطور الصوتي أحد أسباب نشوء المشترك اللفظي، فهناك كلمات كانت تستعمل في الأصل مختلفة الصورة والمعنى، ثم حدث تطور في بعض أصوات إحداهما، فمائلت اللفظة الأخرى في أصواتها، وهكذا أصبحت الصورة التي اتحدت أخيراً مختلفة لمعنى، أي: صارت لفظة واحدة مشتركة بين معنيين أو أكثر، من ذلك لفظة: (مرد)، معناها أقدم وعتا، ومرد الخبز: لينه بالماء، وأصل الكلمة بالمعنى الثاني هو (مرت)، ففي المعاجم: (مرث الشيء في الماء، أنقع فيه حتى صار مثل الحساء(76))، وهذا أبدل صوت الثاء تاءً فصارت الكلمة (مرت)، ثم جهرت التاء لمجاورتها الراء فصارت (مرد) وبذلك مائلت كلمة (مرد) بمعنى أقدم وعتا(77).

ومن أوائل من نادى بفكرة التطور اللغوي: (فرانز بوب)، أحد العلماء الألمان؛ فقد كان يرى أن اللغة العربية نشأت أحادية المقطع، ثم توالى الدراسات في الغرب، مع انفتاح الوطن العربي على الشرق والغرب اطلع كثير من أبناء العربية على تلك القوانين؛ فوجدت قبولاً عند طائفة منهم؛ فأرادت دراسة اللغة العربية، والوقوف على تطورها، والإفادة من معطيات علم اللغة الحديث؛ بالقدر الذي يتلاءم مع طبيعة العربية؛ فظهرت بعض الدراسات الخاصة بالعربية أفادت من قوانين التطور اللغوي في تفسير أصول العربية (78).

وما تغير المعنى إلا جانباً من جوانب التطور اللغوي؛ وبهذا يتضح أن اللغة ليست هامة أو ساكنة، لكن تقدمها قد يبدو بطيئاً في بعض الأحيان، فالمستويات اللغوية (الأصوات والتراكيب والعناصر النحوية وصيغ الكلمات ومعانيها) معرضة كلها للتغير والتطور، ولكن سرعة الحركة والتغير فقط هي التي تختلف من فترة زمنية إلى أخرى، ومن مستوى إلى آخر من مستويات اللغة (79).

هـ - **اختلاف الزمن**: قد ينشأ تعدد المعنى في الكلمة عن اختلاف الزمن الذي استعملت فيه، أو اختلاف بيئة القائل، أو طبقتة، أو مهنته، ومن ذلك كلمة (منطق)، فقد كانت في الجاهلية وصدر الإسلام تعطي معنى الحديث والكلام(80)، وفي العصر العباسي- خاصة لدى علماء الكلام والفلسفة- أصبحت تعطي معنى القياس العقلي المقتبس من اليونان، وكذلك كلمة (الزميل)، كان معناها: الرديف على البعير، أو الذي يعمل مع صاحبه على البعير، ثم غدت تفيد في العصر الحاضر: الرفيق في الدراسة، أو في المهنة والعمل(81).

و- **الصيغة الصرفية**: قد يحدث المشترك بسبب وجود كلمة في صيغة الجمع أشبهت أخرى في صيغة المفرد، مثل كلمة: (النوى) جمع، مفردة (نواة)، وكذلك

(النوى): البعد (82)، وهذا من المشترك الذي يفهم من خلال السياق في التركيب، ومثله الفعل: (هوى)، أي: سقط، والاسم (الهوى) الذي هو ميل النفس والحب (83). أشهر المؤلفات في المشترك اللفظي: ظهرت عدة مؤلفات منذ وقت مبكر، تعالج مشكلة المشترك اللفظي في اللغة العربية، وكان ذلك على يد العرب القدماء، سواء أكانوا من اللغويين أم من الأصوليين، ومن أشهر هذه المؤلفات ما يأتي:

1- كتاب (الأشباه والنظائر في القرآن الكريم)، لمقاتل بن سليمان البلخي (ت150هـ) (84).

2- كتاب (الوجوه والنظائر) لهارون بن موسى الأزدي الأعور (ت170هـ) (85).

3- كتاب (الأجناس من كلام العرب وما اشتبه في اللفظ واختلف في المعنى) لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت224هـ) (86).

4- كتاب (ما اتفق لفظه واختلف معناه) لأبي العميثل عبد الله بن خليد (ت240هـ) (87).

الخاتمة:

بعد النظر في تلك الظواهر اللغوية الثلاث (الترادف، التضاد، المشترك اللفظي)، توصلت من خلال ذلك إلى بعض النتائج، أهمها ما يأتي:

- وجود الظواهر اللغوية الثلاثة (الترادف، التضاد، المشترك اللفظي) منذ القدم.
- تعدد جهات النظر في وجود ظاهرة الترادف اللفظي، فانقسم العلماء حولها إلى مانعين، ومجوزين، ووسط بينهما.
- تبين أن بعض مظاهر التوسع اللغوي كانت بسبب أنواع من الظواهر اللغوية، كالترادف والتضاد والمشارك اللفظي.
- اتضح أن الألفاظ اللغوية وحدها لا تحمل إلا بعض أجزاء المعنى، أما دلالاتها الخفية فتظهر من خلال السياق اللغوي.
- ظهر جلياً أن للزمن أثراً كبيراً في تغيير المعنى وتطور الدلالة اللغوية للألفاظ.

بيان تضارب المصالح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

الهوامش :

- 1- ينظر: السعران، محمود، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار الفكر العربي، ط2، القاهرة، ص:264، وعبد التواب، رمضان، فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط6، 1999م، ص:182، وعبد التواب رمضان، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط3، 1417هـ- 1997م، ص:10، ومزيان، علي حسن، الوجيز في علم الدلالة، دار شوع الثقافة، ليبيا، ط1، 2004م، ص:83.
- 2- سيبويه، أبو بشر عمرو بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م، 24/1.
- 3- القرويني، أحمد بن فارس بن زكرياء، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، 1979م، 503/2، وينظر: ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ، 115-114/15.
- 4- الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف كتاب التعريفات، تحقيق: جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، 1983م، ص:199.
- 5- السابق، ص:208.
- 6- السيوطي، جلال الدين، المزهرة في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ- 1998م، 316/1.
- 7- ينظر: عبد التواب، رمضان، فصول في علم فقه العربية، ص:198.
- 8- ينظر: عبد التواب، رمضان، فصول في فقه العربية، ص:183.
- 9- السابق، ص:183، ومزيان، علي حسن، الوجيز في علم الدلالة، ص:85-86.
- 10- ينظر: عبد التواب، رمضان، فصول في فقه العربية، ص:183.
- 11- ينظر: مزيان، علي حسن، الوجيز في علم الدلالة، ص:87.
- 12- ينظر: الزبيدي، مرتضى محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، 214/28.
- 13- ينظر: مزيان، علي حسن الوجيز، في علم الدلالة، ص:87.
- 14- ينظر: ليونز، جون، اللغة وعلم اللغة، دار النهضة العربية، ط1، ص:206.
- 15- ينظر: القنوجي، أبو الطيب محمد صديق خان، البلغة إلى أصول اللغة، تحقيق: سهاد حمدان أحمد السامرائي، رسالة (ماجستير) جامعية، جامعة تكريت، 1432هـ، ص:118-119، ومزيان، علي حسن الوجيز، في علم الدلالة، ص:87-89.
- 16- ينظر: الثعالبي، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور، فقه اللغة وسر العربية، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، ط1، 1422هـ- 2002م، ص:186.
- 17- ينظر: مزيان، علي حسن الوجيز، في علم الدلالة، ص:87-89.
- 18- ينظر: الثعالبي، فقه اللغة وسر العربية، ص:190، ومزيان، علي حسن الوجيز، في علم الدلالة، ص:87-89.
- 19- ينظر: مزيان، علي حسن الوجيز، في علم الدلالة، ص:89.
- 20- ينظر: الصالح، دراسات في فقه اللغة، ص:103.
- 21- ينظر: القنوجي، البلغة إلى أصول اللغة، ص:119، ومزيان، علي حسن الوجيز، في علم الدلالة، ص:89.
- 22- ينظر: ابن منظور، لسان العرب 451/10، والزبيدي، تاج العروس 220/27.
- 23- ينظر: ابن منظور، لسان العرب 442/1، والزبيدي، تاج العروس 548/2.

- 24- ينظر: مزيان، علي حسن الوجيز، في علم الدلالة، ص: 89.
- 25- ينظر: عبد التواب، رمضان، فصول في فقه العربية، ص: 73.
- 26- ينظر: السابق، ص: 73.
- 27- ينظر: السابق، ص: 73.
- 28- ينظر: مزيان، علي حسن الوجيز، في علم الدلالة، ص: 202.
- 29- ينظر: السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها 320/1.
- 30- ينظر: القنوجي، البلغة إلى أصول اللغة، ص: 119، ومزيان، علي حسن الوجيز، في علم الدلالة، ص: 87- 89.
- 31- ينظر: سزكين، فؤاد، تاريخ التراث العربي، نقله إلى العربية: د عرفة مصطفى، راجعه: مازن عماوي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1408هـ- 1988م، 669/2.
- 32- ينظر: ابن منظور، لسان العرب 263/3، والزبيدي، تاج العروس 310/8.
- 33- ينظر: ابن منظور، لسان العرب 101/13، والزبيدي، تاج العروس 382/34.
- 34- أبو سكين، إبراهيم محمد، دراسات لغوية في أمهات كتب اللغة، بلا بيانات، ص: 226.
- 35- السيوطي، المزهري في علوم اللغة و أنواعها 305/1.
- 36- ينظر: عبد التواب، رمضان، فصول في فقه العربية، ص: 187.
- 37- ينظر: وافي، علي عبد الواحد، علم اللغة، نهضة مصر للطباعة والنشر، ط1، ص: 280- 281، وعبد التواب، رمضان، فصول في فقه العربية، ص: 186.
- 38- السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها 311/1.
- 39- القزويني، أحمد بن فارس، الصحابي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، محمد علي بيضون، ط1، 1997م، ص: 70، ومزيان، علي حسن الوجيز، في علم الدلالة، ص: 93.
- 40- ينظر: القزويني، ابن فارس، الصحابي، ص: 71، وكمال، ربحي، التضاد في ضوء اللغات السامية، دار النهضة العربية، بيروت- لبنان، د ط، 1975م، ص: 10.
- 41- القزويني، ابن فارس، الصحابي، ص: 71.
- 42- ينظر: السابق، ص: 71.
- 43- القزويني، ابن فارس، الصحابي، ص: 71.
- 44- الصالح، صبحي إبراهيم، دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، ط1، 1379هـ- 1960م، ص: 313.
- 45- ينظر: مزيان، علي حسن، الوجيز في علم الدلالة، ص: 97.
- 46- ابن منظور، لسان العرب 336/12، والزبيدي، تاج العروس 499/32.
- 47- ينظر: مزيان، علي حسن، الوجيز في علم الدلالة، ص: 95.
- 48- ابن منظور، لسان العرب 332/10.
- 49- ينظر: السابق 146/9، والزبيدي، تاج العروس 423/23، ومزيان، علي حسن، الوجيز في علم الدلالة، ص: 97.
- 50- مزيان، علي حسن، الوجيز في علم الدلالة، ص: 96.
- 51- ينظر: الصالح، دراسات في غفاه اللغة، ص: 310.
- 52- الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد، الأضداد: تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت- لبنان، 1987م، ص: 258.
- 53- ينظر: ابن منظور، لسان العرب 477/13.
- 54- ينظر: مزيان، علي حسن، الوجيز في علم الدلالة، ص: 96.

- 55- ينظر: رياض زاده، عبد اللطيف بن محمد بن مصطفى المتخلص بلطفي، أسماء الكتب المتمم لكشف الظنون، تحقيق: محمد التونجي، دار الفكر، دمشق- سورية، ط3، 1403هـ- 1983م، ومزيان، علي حسن، الوجيز في علم الدلالة، ص:92.
- 56- ابن منظور، لسان العرب 450/10.
- 57- الجرجاني، التعريفات، ص:215.
- 58- القزويني، ابن فارس، الصحابي، ص:59.
- 59- ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم، مجموع الفتاوى، تحقيق: عبد الرحمن ابن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، 1995م، 416/20.
- 60- السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها 292/1.
- 61- سيبويه، الكتاب 24/1.
- 62- ينظر: السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها 303/1.
- 63- أنيس، إبراهيم، دلالة الألفاظ، ط4، مصر، 1980م، ص:214.
- 64- أولمان، ستيفن، دور الكلمة في اللغة، ترجمة: كمال بشر، دار غريب للطباعة، القاهرة، ط12، 1997م، ص:54.
- 65- جوزيف فندريس، اللغة، تعريب: عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، 1950م، ص:228.
- 66- ينظر: السابق، ص:228.
- 67- القزويني، ابن فارس، الصحابي، ص:114.
- 68- الزمخشري، محمود بن عمر، أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1998م، 8/1.
- 69- مزيان، علي حسن، الوجيز في علم الدلالة، ص:102.
- 70- ابن منظور، لسان العرب 246/6.
- 71- أولمان، دور الكلمة في اللغة، ص:170.
- 72- الفيروزآبادي، القاموس المحيط، تحقيق: التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع بيروت- لبنان: ط 8، 2005م، 2/ 53.
- 73- عبد التواب، رمضان، فصول في فقه العربية، ص:331.
- 74- مسلم، أبو الحسين بن الحجاج القشيري النيسابوري، صحيح مسلم: اعتنى به حسان عبد المنان، بيت الأفكار الدولية، ح 2039، ص:523.
- 75- مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة - الأعداد (81 - 102)، باب معنى التعريب في فكرنا اللغوي القديم، ج62، ص2-3.
- 76- ينظر: ابن منظور، لسان العرب 190/2.
- 77- ينظر: مزيان، علي حسن، الوجيز في علم الدلالة، ص:103-104.
- 78- ينظر: الصاعدي، عبد الرزاق بن فراج، تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1422هـ- 2002م، 153/1.
- 79- ينظر: أولمان، دور الكلمة في اللغة: ص178
- 80- ينظر: ابن منظور، لسان العرب 354/10.
- 81- ينظر: مزيان، علي حسن، الوجيز في علم الدلالة، ص:104.
- 82- ينظر: ابن منظور، لسان العرب 347/15، والزبيدي، تاج العروس 139/40.

- ⁸³- ينظر: ابن منظور، لسان العرب 372/15، والزبيدي، تاج العروس 326/40، وليونز، جون، اللغة وعلم اللغة، دار النهضة العربية، ط1، ص:202، ومزيان، علي حسن، الوجيز في علم الدلالة ص:104.
- ⁸⁴- ينظر: سزكين، تاريخ التراث العربي 87/1 (الهامش).
- ⁸⁵- ينظر: خزانة التراث، فهرس مخطوطات، إصدار: مركز الملك فيصل، 1431هـ، 369/52.
- ⁸⁶- ينظر: الصالح، دراسات في فقه اللغة، ص:99 (الهامش)، وخزانة التراث 61/12.
- ⁸⁷- ينظر: حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مكتبة المثنى، بغداد، 1941م، 1572/2.